مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العـــدد الرابع

2011

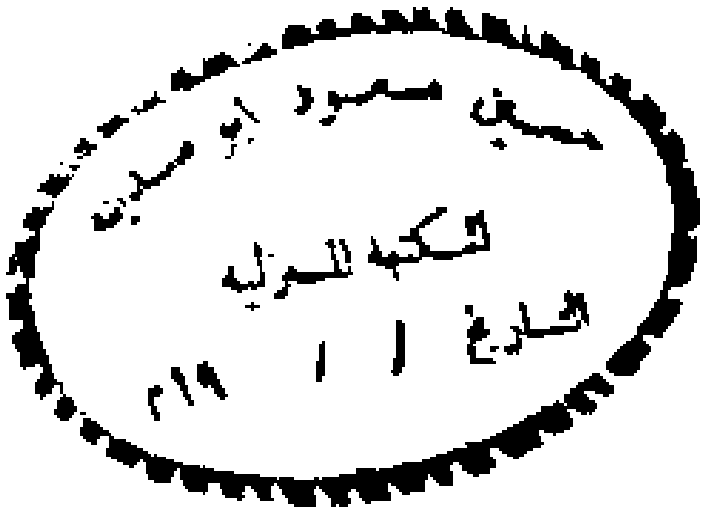

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الرابع- 2011م

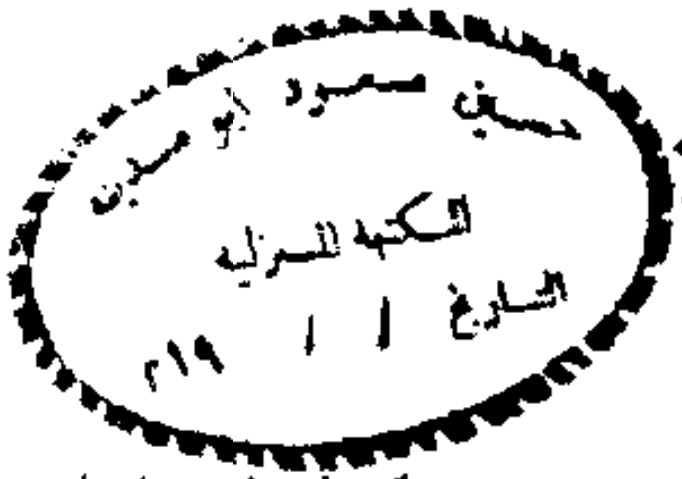

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة

المشرف العام: أ.د. منصور محمد الكيخيا
أمين الجمعية الجغرافية الليبية

رئيس التحرير: أ.د. الهادي مصطفى أبو لقمة

هيئة التحرير :

أ.د. محمـــــد الأعـــــــور
أ.د. محمـــود عبـــد الله نجـــم
د. ســـــعد محمـــد الزليتـــي
أ. منـــصور حمـــــــادي
أ. عواطـــــف الأميـــــن
أ. بـــشير عبـــد الله بـــشيـــر

اللجنة الاستشارية :

أ.د. أبو القاسم محمـــد العزابـــي
أ.د. منـــصور محمـــد البـــابور
أ.د. الـــصديق محمـــد العاقـــل
أ.د. ســـعد خليـــل القزيـــري
أ.د. عبد الحميد صالح بن خيـــال
أ.د. علـــي محمـــد صـــالح

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى القارئ الكريم . . .

كانت قارة إفريقيا موضوع دراسة وبحث في الملتقى التاسع للجمعية الجغرافية الليبية ، الذي عقد في رحاب جامعة قاريونس ببنغازي ، نوقشت خلاله حوالي ثلاثين ورقة بحثية فيها . ونظراً إلى قيمة تلك البحوث وأهميتها ، رأت أسرة تحرير هذه المجلة أن تفرد هذا العدد لقارة إفريقيا . اختيرت معظم موضوعاته من بين الورقات البحثية التي ألقيت خلال ذلك المؤتمر ، مع إضافة بعض البحوث الأخرى .

إن اختيار بعض أبحاث ذلك الملتقى لنشرها في هذا العدد من مجلتنا لا ينقص من قيمة الأبحاث التي لم يقع الاختيار عليها ، لأن هذا الاختيار تم في حدود القدرة الاستيعابية للمجلة التي لا تتسع لكل الأوراق البحثية التي حواها الملتقى ، لذلك لجأت أسرة التحرير إلى الاكتفاء بالأبحاث التي تتناول موضوعات شاملة على مستوى القارة ، واضطرت إلى ترك تلك التي تبحث في أقاليم ومناطق محددة منها .

أخي القارئ الكريم . . .

أرجو أن يقدم لك هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية باقة من الدراسات والبحوث التي تلقي مزيداً من الضوء على قارة إفريقيا خلال هذه الحقبة من تاريخها ، التي تقف فيها على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتطوير والتحديث ، تتطلب منها جمع كل قواها ، وتحفيز كل جهودها وتسخير كل إمكانياتها لتضمن العبور إلى مستقبلها بسلام وثقة ، وتستشرف

صباح غد مشرق يحمل إليها أنفاس العزة والكرامة ، بعد أحقاب طويلة مظلمة عانت خلالها ويلات التخلف والقهر .

باسم الجمعية الجغرافية الليبية أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من أسهم في هذه الدراسات ، سواء تلك التي قدمت إلى الملتقى الجغرافي التاسع ، أو قدمت للنشر في هذا العدد مباشرة ، ومزيداً من الشكر والعرفان بالجميل إلى كل الزملاء الذين أسهموا بجهدهم وخبرتهم في إخراج هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية إلى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين الجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

ـــ الافتتاحيـــة..... 9

ـ موجات الجفاف وأثرها علـــى إيـــرادات الأنهـــار الإفريقيـــة (أ. د. أمال إسماعيل شاور) 10

ـ البنية الأساسية وأثرها على التنمية في إفريقيا (أ. د. الـــسعيد البدوي) 29

ـ الاتحاد الأفريقي والتحديات التي يواجهها (أ. عزيـــزة أحمـــد حـــسن) 61

ـ الصراعات البيئية في القـــارة الإفريقيـــة ، الأنمـــاط والنتـــائج (د. عباس غالي الحديثي) 79

ـ الثقل السكاني لإفريقيا (أ. د. منصور محمد الكيخيا) 103

ـ مستوى التنمية البشرية في إفريقيا (أ. د. إحميد محمد ساسي) 131

ـ المجاعة كظاهرة لنقص الغذاء وارتباطها بسبل توفير الغذاء في القارة الإفريقية (د علي عياد بن حامد و أ. ألفت المقطوف) . 165

ـ إفريقيا الاقتصادية في المخططات الأمريكية (د. جعفر حـــسن الطائي)..... 191

ـ الهيمنة الحضرية والسياسات المكانية في خطط التنمية الإفريقية (د. بيتر دوون ، ترجمة د. حسني بن زابيه) 217

ـ الأوبئة والأمراض في إفريقيا (أ.د محمد محمد الغلبان) 261

ـ إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ، رؤية جغرافية
(أ.د. عبدالحميد صالح بن خيال) 293

ـ أهداف المجلة والمجالات التي تعنى بها 327

ـ أ. د. عبدالله سالم عومر في ذمة الله 329

البنية الأساسية وأثرها على التنمية في أفريقيا

أ.د. السعيد البدوي (*)

اختلفت مفاهيم ومقاصد التنمية وفقاً للأيديولوجيات التي سادت في حقب مختلفة من التاريخ ، إذ كان مدلولها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفقاً للنظام الأيدلوجي التي سادت في عهده .

ويمكن أن نذكر فيما يلي مختصراً تاريخياً للأفكار والاستراتيجيات الخاصة بمفهوم التنمية وفقاً لمدارس الفكر التي سادت في عصور مختلفة كالآتي :

أولاً : مدرسة التغير البنيوي Structural Change :

وقد ساد فكر هذه المدرسة في فترة الأربعينات حتى الستينات وكانت أهم أفكارها مراحل التقدم الاقتصادي ، الاقتصاديات الهابطة tricle-down economies أما بالنسبة لإستراتيجيتها المطبقة في العالم فكانت : الاستثمار، التحول التقني ، التوسع الضخم في التصنيع .

ثانياً : مدرسة التبعية Dependency :

وقد ساد فكرها في السبعينيات ، وكانت أهم أفكارها :

الرفاهية البشرية ، نموذج اللب ـ الإطار core –periphery model التسبب الدائري والتراكمي circular and cumulative causation

---

(*) رئيس قسم الدراسات الأفريقية الأسبق ، جامعة القاهرة .

الامبريالية الجديـدة neo colonialism ، اقتـصاديات القـاع المتـصاعد Bottom – up ecomies وكانت أهم استراتيجياتها المطبقة فـي العـالم : المشروعات صغيرة الحجم والريفية ، الإحـلال محـل الـواردات import substitution التقنية الملائمة ، التأميم national lisation .

ثالثا :الثورة الليبرالية المضادة Neo Liberal Counter Revolution

وقد سادت أفكارها في الثمانينات ، وكانت أهم أفكارها اقتـصاديات السوق الحر أما أهم استراتيجياتها المطبقة في العالم فهـي : الخصخـصة ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تخفيض دور الدولة ، تجارة عالمية حرة ، انهيار (تخفيض) قيمة العملة .

رابعاً : مدرسة التنمية المستدامة Sustainable Development:

وسادت أفكارها في التسعينيات ، وكانت أهم أفكارها :

التغير البيئي global environmental change ، الاقتصاديات البيئية environmental economies . وكانت أهم الاستراتيجيات المطبقـة فـي العالم هي :المشاركة مع الدول المتقدمـة ، partnership ، آليـات الـسوق بالنسبة للتنظيم البيئي ، المحافظة على الموارد (صون الموارد) ، المـوارد المتجددة.

المصدر :

Human geography in action : jhon wiley sons 1998 . p . 8 - 4 table 8 -1

مفهوم التنمية وأنواعها :

يقصد بالتنمية الشاملة استغلال الموارد المتاحة في أي دولة من الدول أو أي منطقة من المناطق استغلالاً أمثل لصالح السكان الذين يعيشون فيها مع المحافظة على البيئة الموجودة في الدولة أو المنطقة .

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فإنها تهتم بالتركيز على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ـ الموجودة بها في أي منطقة من المناطق بواسطة السكان الذين يعيشون فيها من أجل ترقية أحوالهم الاقتصادية والمعيشية .

وتختلف الأنشطة الاقتصادية من منطقة لأخرى وفقاً لنوعية الموارد الموجودة بها ، فهناك مناطق تعتبر الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي الخاص بها ، في حين تعتبر حرفة الصيد الحرفة الأساسية في منطقة أخرى ، أو تكون الصناعة هي الحرفة الأولى في منطقة ثالثة ، وقد تجتمع أكثر من حرفة في منطقة واحدة وذلك وفقاً لنوع وكمية الموارد الموجودة بها .

ولا شك أن للتنمية الاقتصادية مقومات ومعوقات ، وتعتبر المواد الخام من أهم هذه المقومات ، وكذلك فإن رأس المال ، والثروة البشرية يعتبران من المقومات الهامة للتنمية الاقتصادية ، هذا بجانب العادات والتقاليد وأثرها على العمل أو ما يسمى بحضارة وثقافة الشعب وأثرها على الإنتاج ، فالشعب الياباني من الشعوب التي تقدس العمل مثلاً ، والشعب الألماني يقدس النظام وهكذا . (من بحث للباحث في جامعة أسيوط) .

المفهوم المتغير للتنمية الاقتصادية :

يمكن تقسيم تجربة أفريقيا في التنمية الفترة التالية للاستقلال إلى ثلاث مراحل ، لكل منها نمط متميز سواء من ناحية سياسة التنمية أو من ناحية نتائجها ، وذلك كالآتي :

- **الفترة الأولى** : فيما بين 1960 ، 1979 ، ويمكن أن تسمى بفترة التخطيط الشامل .
- **الفترة الثانية** : فيما بين 1980 ، 1985 ويمكن أن يطلق عليها فترة التحول أو الانتقال ، وتتميز باستخدام أسلوب إدارة الأزمات .
- **الفترة الثالثة** : فيما بين 1986 ، وحتى نهاية القرن العشرين ، ويمكن أن يطلق عليها فترة إتباع برامج التكيف الهيكلي .

وبصفة عامة وعلى الرغم من (فلتات) النمو القصيرة في هذه الدولة أو تلك أو في فترة معنية دون غيرها، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن تخلف الأداء الاقتصادي كان هو الطابع العام الذي غلب على فترة ما بعد الاستقلال (سمير كريم ، محاضرة في معهد الدراسات الأفريقية) ، ويمكن أن يضاف إلى الفترات السابقة الثلاث فترة رابعة مع بداية الألفية الجديدة ، وهي الخصخصة وآليات السوق ، حيث أصبحت هذه الآليات هي المؤثر الحقيقي في قرارات المنشآت الخاصة واتجاهات الاستثمار في ظل نظام العولمة الجديد.

والنقطة الأساسية في الموضوع هي أن الدول الأفريقية تحتاج إلى الوصول بمعدلات التنمية (الناتج المحلي الكلي) إلى 6 % على الأقل لحل

مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حيث أن معدل النمو السكاني يزيد على 3 % ، وهذا لم يتحقق أبداً سواء عن طريق النظام الاقتصادي الكلي أو النظام الاقتصادي الحر (آليات السوق) حتى الآن ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الفقر ، الذي يعتبر نتيجة وسبباً لمشكلات أخرى في نفس الوقت .

أما التنمية المستدامة : فهي القدرة على التنمية بشرط المحافظة على حقوق الأجيال المقبلة في الحياة ، والاستفادة من جميع خبراتها ومواردها .

أما التنمية البشرية : فهي تنمية الناس من اجل الناس ، أي الاستثمار في قدرات البشر سواء بالتعليم أو الصحة أو المهارات ، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق ، والتنمية من أجل الناس ، معناها توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يتحقق توزيعاً واسع النطاق وعادل (من بحث الأستاذ الدكتور إسحاق كمال مصطفى ، عن الإمكانات المستقبلية والمعوقات في استغلال الموارد في أفريقيا) .

وقد أصدر البنك الدولي في تقريره الثالث عن أفريقيا جنوب الصحراء في سبتمبر 1984 الخطوات المحددة التي يعتزم البنك القيام بها من أجل التنمية في أفريقيا ، وقد أشار هذا التقرير إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي بدأ تدهورها في السبعينيات ، ومازالت تتدهور ، حيث كان نمو الناتج المحلي خلال عقد السبعينيات بمتوسط 3.6 % ، ولكنه بدأ ينخفض بعد ذلك ، في حين كان معدل الزيادة السكانية يزيد على 3 % سنوياً ، كذلك يشير التقرير إلى استمرار الانخفاض في الإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد ، ومن ثم زادت واردات الأغذية ، وكذلك تعطلت نسبة كبيرة من الطاقة الصناعية ،

نظراً لهبوط الناتج المحلي ، وسوء اختيار الاستثمارات ، ونقص العملة الأجنبية اللازمة للمواد وقطع الغيار ، وكذلك انخفضت معدلات الأداء في البنية الأساسية والتعليم والخدمات الصحية ، وذلك على الرغم من وجود إمكانات النمو السريع ، إذ أنه على الرغم من تعرض بعض المناطق للجفاف وغيره من الأخطار الطبيعية ، فإن لدى معظم الدول الأفريقية إمكانات زراعية كبيرة ، ويمتلك بعضها البترول أو غيره من الموارد المعدنية .

ويكشف التقرير القلق الواسع والمتزايد بشأن الظروف الاقتصادية ، ويركز على أهمية استراتيجيات مانحي المساعدة الخارجية ، وإبراز الدور الرئيسي للاستخدام الأمثل للاستثمار الداخلي والأجنبي على السواء ، وفي نفس الوقت يؤكد التقرير على أهمية تخفيف عبء الديون المتزايدة ، مع لفت الانتباه إلى القيود طويلة الأجل على التنمية مثل نمو السكان ، وتنمية الموارد البشرية ، والتغيير التقني ، وتناقص الموارد الطبيعية (مثل إزالة الغابات والتصحر) .

وقدم التقرير برنامجاً للعمل من أجل التنمية المتواصلة يتمثل في ستة عناصر أساسية هي :

1 ــ أن تضع الحكومات الأفريقية برامج للإصلاح والتنمية وتنفيذها لزيادة كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية .

2 ــ أن يقدم المانحون دعماً أكبر للبرامج التي تتصدى لمعوقات التنمية المتواصلة .

3 ــ زيادة مرونة المانحين وتمويلهم للإصلاحات السياسية وليس الاقتصادية فقط .

4 ــ إعطاء أولوية أعلى في تمويل برامج التشغيل والصيانة من أجل استخدام الاستثمارات والهياكل الأساسية القائمة استخداماً كاملاً .

5 ــ الاستخدام الأفضل للمساعدات الخارجية عن طريق تحسين التنسيق من المانحين .

6 ــ اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على صافي التدفقات الرأسمالية .

مع ملاحظة أن تنفيذ هذه الإجراءات يحتاج إلى مساعدة في وضع استراتيجيات دقيقة للتنمية وسياسات وبرامج قطاعية مناسبة ، وأولويات وبرامج استثمار رشيدة ، وفي نفس الوقت فإن المانحين يحتاجون إلى معلومات أفضل ، مع تحديد دقيق للأولويات والاحتياجات اللازمة للاستثمار ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية فإن البنك الدولي سيدعم بشكل أكبر الأبحاث الزراعية لتوليد القدرة المحلية للتكنولوجيا اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي ، وكذلك سيقيم هيئة لمساعدة الدول الأفريقية لإعداد مقترحات للاستثمار السليم تتماشى مع الأولوية المؤدية للتنمية ، مع التركيز على استخدام الموارد المتاحة لمساعدات الحكومات الأفريقية لوضع برامج مراقبة استثمارات القطاع العام، مع إعطاء أولوية أعلى للدول الأفريقية في تخصيص موارد (رابطة التنمية الدولية) مع التوسع في برامج الإقراض للقارة الإفريقية ومساعدتها في تحسن مناخ الاستثمار بها . (مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ، 1984 ، مجلد 211، رقم 4 ، ص 29 ــ 30) .

التنمية البشرية :

يتعلق هذا النوع من التنمية بما هو أكثر بكثير من ارتفاع أو انخفاض الدخول القومية ، إذ أنها تهتم أساساً بإيجاد بيئة يستطيع الأفراد من خلالها أن يقوموا منها بتنمية قدراتهم الكاملة ، وأن يحيوا حياة منتجة ومبدعة تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم ، فالشعوب ثروة الأمم الحقيقية .

وعلى هذا فإن التنمية البشرية تتعلق بتوسيع مجال الخيارات المتاحة للناس كي يحيا الناس الحياة التي يقدرونها ، وهي بهذا الشكل أكثر من النمو الاقتصادي الذي ما هو إلا وسيلة فقط ــ وإن كنت شديدة الأهمية ــ لتوسيع مجال الاختيارات للأفراد .

كما أن التنمية البشرية تتعلق أيضاً بحقوق الإنسان في رؤية مشتركة، إذ أن الهدف النهائي هو حرية البشر والسعي وراء القدرات واستيعاب الحقوق ، وإن كانت التحديات التي تواجه التنمية البشرية كبيرة في الألفية الجديدة ، حيث توجد مستويات غير مقبولة من الحرمان في حياة الناس عبر العالم ، فمن بين 4.6 مليار نسمة في الدول النامية ، يوجد أكثر من859 مليون نسمة لا يعرفون القراءة والكتابة ، وحوالي مليار نسمة لا يتمتعون بمياه الشرب النقية ، و 2.4 مليار نسمة يفتقدون الصرف الصحي ، وحوالي 325 مليون فتى وفتاة غير ملتحقين بالمدارس ، وحوالي 11 مليون طفل تحت سن الخامسة يموتون سنوياً ، وحوالي 1.2 مليار يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً ، (بسعر الدولار عام 1993) ، 1.8 مليار نسمة يعيشون على أقل من دولارين يومياً (تقرير التنمية البشرية عام 2001 ، برنامج UNDP ص 9).

مفهوم البنية الأساسية وتنميتها :

Infrastructure Development

يقصد بالبنية الأساسية كل ما من شأنه التأثير على النمو الاقتصادي والاجتماعي ، بل والسياسي أيضاً ، وكل هذا ينعكس على التنمية البشرية أو الإنسانية ، وهناك مفردات كثيرة في البنية الأساسية ولكن أهمها : الطـــرق ، السكك الحديدية ، النقل المائي ، والجوي والتليفونات ، هذا بالإضـــافة إلـــى أجهزة الاتصالات الحديثة مثل الفاكس والكمبيوتر والإنترنت ... الخ .

وهناك تداخل كبير بين تنمية البنية الأساسية والتنمية البشرية حيـــث أن هذه المفردات الخاصة بالبنية الأساسية ينعكس أثرها على التعليم والميـــاه النقية للشرب والصرف الصحي ، ونقل الصحف والمجلات والكتب ، كما أن أثرها واضح في تسهيلات عمليات الانتخابات ، سواء السياسية أو النقابيـــة ، وبالتالي على حرية الاختيار وإبداء الرأي وكذلك تـــساعد هـــذه التـــسهيلات الخاصة بالبنية الأساسية على نواحي الإبداع المختلفة الاتجاهات .

وتؤدي تنمية البنية الأساسية إلى تقوية إمكانية زيادة قدرات الإنتاج في الزراعة والصناعة والخدمات ، حيث أن ضعف البنية الأساسية يؤدي إلى واحد من أهم معوقات التنمية الاقتصادية ، وينعكس أثرها بالتالي على الشبكة المترابطة التي تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ، وبالتالي زيادة الفقـــر ، ولهذا فإنه ينبغي معالجة هذه المشكلة عن طريق المشاركة الواسعة بين رأس المال الحكومي والقطاع الخاص بما فيه المانحين من المجتمعات المحلية .

ويعتبر تجديد وتنمية البنية الأساسية من أهم التحديات التي تواجـــه دول العالم النامي بما فيه القارة الأفريقية ، إذ أن هذا التحـــدي يحتـــاج إلـــى

تخطيط وتحديد أدوار المشاركة بين كل من القطاع العام والقطـاع الخـاص وتوسيع دائرة المانحين على المستوى العالمي ، ولذلك فإن أهم المسائل التـي ينبغي أن تدرس بعمق هي :

1 ـ كيف نحسن فاعليات الحكومة .

2 ـ كيف نعطي الاحتياجات المتزايدة في الخدمات في ضوء الميزانيات المحدودة والخاصة بالدول .

وللإجابة عن هذين السؤالين ينبغي إدارة الاستخدامات الحكومية وفقاً للمبـدأ التجـاري مـع زيـادة دور القطـاع الخـاص فـي المـشاركة (Afri- develop report A.D.B.p.29) .

أهمية البنية الأساسيـة :

البنية الأساسية لها أهمية كبيرة في مجال النمو الاقتصادي بجميـع قطاعاته وفروعه ، إذ أنها بمثابة مدخل وسـيط Intermediate input فـي إنتاجية العديد من القطاعات ، وبالتالي فإنها تزيد من أسباب الإنتاجية Factor Productivity ، وبالتالي فإنها العامل الأساسي في تقليل الفقر خصوصاً في المناطق الريفية التي يسود فيها بشدة ، حيث أن وجود البنية الأساسـية فـي الريف مثل الطرق الفرعية Feeder Roads ، والمياه النقية اللازمة للشرب ، وخدمات الصرف الصحي ، والكهرباء ، والري كل هذا من مفردات البنيـة الأساسية يعتبر من الأهمية بمكان لتحسين الأحوال في الريف بنجاح ، وكذلك لتطوير الإنتاج الزراعي .

فالبنية الأساسية تقدم البيئة الملائمة للأنشطة الإنتاجية ، كما أنها تهمل عملية النمو الاقتصادي ، وكذلك فإن عدم وجود الطاقة الملائمة Energy ، والمياه ، النقل ، الاتصالات ، ينعكس أثره على عملية الإنتاج Production Processing ، بمعنى آخر فإن الميزات الموقعية Locational Advantages سوف لا تكون مستغلة استغلالاً مثالياً ، حيث إن وجود شبكة جيدة من النقل والمواصلات والاتصالات تساعد على عملية الاستثمار في المجالات المختلفة ، وذلك عن طريق تحرك السلع والأفراد والخدمات بحرية وكفاءة إلى مناطق الاستثمار الجاذبة ، ومن هنا فإن النقل يعتبر عاملاً مهماً ينعكس أثره على زيادة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن نقص البنية الأساسية أو توسعها أكثر من اللازم ينعكس أثره على زيادة التكاليف ، ويؤدي إلى عدم وجود حوافز استثمارية ، وتظهر أهمية النقل في التجارة العالمية بين الدول الأفريقية الحبيسة Land locked countries (AF. DEVE. Report p. 198 – 103).

والبنية الأساسية عامل مهم ضد الفقر لسببين :

1 ــ أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج .

2 ــ أنها تؤدي إلى عملية ما قبل نمو الفقر Process of pro – poor growth (المرجع السابق ، ص 105) .

ومن الملاحظ أن الفقر له أبعاد كثيرة ، رغم أنه أصبح من الأمور الشائعة أن يحدد (خط الفقر) استناداً إلى مستوى الدخل أو مستوى الاستهلاك، ورغم أن الدخل يعتبر من أهم الأبعاد الهامة للفقر ، إلا أنه لا

يعطي إلا صورة جزئية ، وكذلك فإن الصحة والتعليم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الفرد والجماعة من الدلائل الهامة للتنمية البشرية، ولذلك فإن فقر الحياة والفرص ، أو " الفقر البشري " هو فقر ذو طابع متعدد الأبعاد ، كما أن محتواه يتسم بالتنوع لا بالتوحد . (تقرير التنمية البشرية لعام 1997 ، ص 15 ، 16) . ورغم هذا التعدد لمفهوم الفقر ، فإنه بالنسبة للدول النامية يمكن اعتبار الجوع ، والأمية ، والأوبئة ، وعدم توفر المياه النقية للشرب ، وعدم توفر الخدمات الصحية ، هي المعوقات الأساسية التي تقف عقبة أمام التنمية البشرية (المصدر السابق ، ص 17) .

وفي الفترة من 1970 حتى 1992 زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 72 دولاراً فقط بالمقارنة مع 420 دولار خلال نفس الفترة في جنوب آسيا ، والتي يعد سكانها أيضاً من أفقر سكان العالم ، بل أكثر من ذلك فإنه في الفترة من 1981 حتى 1989 شهد سكان أفريقيا جنوب الصحراء انخفاضاً تراكمياً في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بلغ 21% ، مما أدى إلى زيادة أحوال الفقر لدى السكان ، ورغم أنّ الفقر كان عاماً في المنطقة كلها ، إلا أن الدول التي طبقت برامج التكيف الهيكلي قد تحسن وضعها في نهاية الثمانينات ، وإن كانت الحالة في التسعينات أصبحت تثير الانزعاج في أفريقيا جنوب الصحراء .

وبناءً على ما تقدم فإن مكافحة الفقر أصبح يشكل التزاماً دولياً وحقاً من حقوق الإنسان منذ فترة طويلة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على المبدأ التالي : " لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له وأسرته وخاصة بالنسبة للمأكل والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية " (المرجع السابق ، ص 106) .

واقع البنية الأساسية في أفريقيـا :

البنية الأساسية في القارة الأفريقية ذات مستوى متدني إن لم تكـن غير موجودة في كثير من الأماكن ، وذلك إذا ما قورنت بأي منطقة في العالم، ويتضح هذا جلياً من أن كندا التي يبلغ عدد سكنها 4 % مـن سـكان قـارة أفريقيا ، تنتج الكهرباء أكثر من مرة ونصف من مجموع إنتاج القارة الأفريقية بأكملها . مثال آخر كوريا الجنوبية التي يبلغ عدد سكانها تقريباً عدد سـكان زائير ولكنها تنتج من الكهرباء أكثر من 24 مثل ما تنتجه دولة زائير . كذلك فإن أطوال السكك الحديدية في أيرلندا تصل إلى أربعة أمثال تلك الموجودة في توجو ، أيضاً فإن عدد خطوط التليفون في كوبا تساوي ضعف تلك الموجودة في زيمبابوي ، وتظهر الصورة أكثر جلاءً عندما تقارن عدد خطوط التليفون في إسرائيل بتلك الموجودة في دولة بنين ، فإنها تصل إلى 150 مثلاً ، كذلك فإنه في كوريا الجنوبية يوجد 470 خط تليفون لكل ألف نسمة ، في حـين أن عدد التليفونات في جمهورية جنوب أفريقيا لا تزيد عن 130 لكل ألف نـسمة رغم أن هذه الدول الأفريقية تعتبر من الدول المتقدمة بالنسبة لبقيـة الـدول الأفريقية .

وتتمتع منطقة جنوب أفريقيا بأكثر من نصف سعة الطاقة في القارة كلياً وأكثر من 30 % من الطرق المرصوفة ، وأقل قليلاً من نـصف عـدد خطوط التليفون على مستوى أفريقيا . وبالتالي فإن هذه المنطقة تعتبـر فـي مقدمة المناطق الأفريقية الأخرى بالنسبة للبنية الأساسية .

كذلك فإن منطقة جنوبي القارة تتمتع بأعلى كثافة في شبكة السكك الحديدية ، كما يوجد بها من السدود الضخمة Dams على الأنهار أكبر عدد على مستوى أقاليم القارة .

كذلك تنتج منطقة جنوبي أفريقيا حوالي 80 % من الكهرباء المولدة في كل أفريقيا جنوب الصحراء ، وكذلك فإن أطوال الطرق المرصوفة والسكك الحديدية بها تعادل أكثر من نصف أفريقيا جنوب الصحراء ، يضاف إلى ذلك أن حوالي 30 % من عدد الموانئ البحرية في أفريقيا توجد في أفريقيا الجنوبية .

وينبغي أن نلاحظ أن الكثير من خدمات البنية الأساسية المسجلة في الأرقام الواردة لا تعمل بالكفاءة اللازمة أو قد لا تعمل مطلقاً بسبب ما أحدثته الحروب من تخريب ، كما أن بعضها يحتاج إلى صيانة .

أما بالنسبة لأهم مفردات البنية الأساسية فهي الطاقة الكهربائية من ناحية سعة الإنتاج والإنتاج الفعلي ، والسكك الحديدية من ناحية الأطوال والكفاءة والطرق المرصوفة من ناحية الأطوال ونسبتها إلى مجموع شبكة الطرق ، وعدد خطوات التليفونات ونسبتها إلى عدد السكان في الدول الأفريقية المختلفة . وهذا بالإضافة إلى خطوط الطيران من ناحية عدد الطائرات وأطوال المسافات داخل الدولة وعدد الرحلات ، وفيما يلي نبذة عن كل منها .

أولاً : الطاقة الكهربائيـــة :

تولد الطاقة الكهربائية من مساقط الميـــاه أو الفحـــم أو البتـــرول أو الرياح أو الطاقة الكافية في باطن الأرض ، بالإضافة إلى الطاقـــة التقليديـــة القديمة من الأخشاب ، أو من الحديثة المتقدمة وهي الطاقة أو الطاقة الشمسية.

وبالنسبة للقارة الأفريقية فإنها غنية في مصدرين هامين : المـــاء ، والشمس ، بالإضافة إلى البترول والغاز الطبيعي ، خصوصاً الجزء الـــشمالي والغربي من القارة ، حيث أن أفريقيا قارة مداريـــة يغلـــب عليهـــا النطـــاق الصحراوي.

ورغم هذه المصادر التي تتمتع بها القارة في توليد الطاقة وخصوصاً الطاقة الكهرومائية ، فإن المُستغل منها فعلاً ضـــئيل للغايـــة ، إذ أن الطاقـــة الكافية التي يمكن توليدها من مساقط المياه يصل حوالي 50 % من مجمـــوع العالم ، إلا أن المستغل منها لا يزيد على 1/2 % فقط .

إنتاج الكهرباء (92 ــ 1994) من كتاب Africa at a glance ، ص 77 .

سعة الطاقة الكهربائية المولدة Generating Capacity في أفريقيا ككل 90 ألف ميجاوات والمنتج 330 ألف مليون ك . و . س .

وفي أفريقيا الجنوبية كانت 147 ألف ميجاوات (سعة) والإنتـــاج 189 ألف مليون ك. و.س ، أما في شـــمال شـــرق أفريقيـــا فكانـــت 2500 ميجاوات (سعة) وإنتاج 9000 مليون. و. س (إنتاج) وفي أفريقيا الوسطى 4000 ميجاوات (سعة) وإنتاج 10 آلاف مليون ك. و.س.

وفي غرب أفريقيا 8200 ميجاوات (سعة) مقابل 23 ألف مليون ك.و.س.

وقد بلغ إنتاج الطاقة عام 1998 (ما يعادل ك ط بترول) في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 517.440 ك طن في حين كان استهلاك تجارياً منها 324252 ل. ك . وكان استهلاك الكهرباء بالنسبة للفرد في عام 1998 = 453.2 مليون ك. و.س سنوياً .

أما بالنسبة لشمال أفريقيا فقد كان الإنتاج من الطاقة عام 1998 = 274186 ك.طن بترول معادل أما بالنسبة لاستهلاك الفرد فقد كان في نفس العام 817.47 ك. بترول سنوياً . هذا في حين كان الطاقة و.س . المستخدمة تجارياً 97,650 ك. طن بترول معدل عام 1998 أما بالنسبة لقارة الأفريقية ككل فقد كان الإنتاج في نفس العام (1998) = 791625 ك. طن بترول معادل وكان المستخدم تجارياً = 421,903 ك. طن بترول يعادل في نفس العام . أما الاستهلاك الفردي على مستوى القارة فكان = 534.6 ك.و.س عام 1998 . هذه الأرقام في تقرير Afr develop report 2002 صفحات متفرقة وهذا التقرير من إحصائيات البنك الدولي .

ثانياً : الطرق الرئيسية المهدة Paved Primary Roads :

تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي منطقة من مناطق العالم ، ولكن بالنسبة لقارة الأفريقية فإنها أكثر أهمية ، ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية السائدة حيث الأمطار الغزيرة في المناطق الاستوائية والمدارية المطيرة على وجه الخصوص ، هذا في حين أن المناطق الصحراوية تتأثر بهبوب الرياح المحملة بالرمال ، إضافة إلى الأمطار

الموسمية الشتوية في شمال القارة وجنوبها ، والصيفية في بعض مناطق أخرى من القارة ، ولذلك فإن الطرق المرصوفة لها دور رئيسي في مجال التنمية .

وقد بلغت نسبة هذه الطرق المرصوفة بالنسبة لأطوال الطرق في عام 1996 = 15.9 % في أفريقيا جنوب الصحراء في عام 1999 = 18.3% ، أما في شمال أفريقيا فكانت النسبة 78 % في عام 1996 ، أما في عام 1999 فكانت النسبة 56.3 % أي أنها تناقصت ، أما نتيجة لتدهور المرصوف أو لازدياد أطوال الطرق الترابية غير المرصوفة أو كلاهما معاً ، أما بالنسبة لأطوال الطرق بالنسبة لعدد السكان فكانت في أفريقيا جنوب الصحراء 2.4 (ألف كم طرق) مقابل واحد مليون نسمة في عام 1996 .

وهناك أرقام أخرى مختلفة ، ففي حين أشارت الأرقام السابقة إلى نسبة معينة (تقرير البنك الدولي) نجد أن كتاب Africa at a glance يشير إلى : (عام 1990) نسبة الطرق المرصوفة إلى المجموع الكلي من الطرق كالآتي :

- أفريقيا ككل 20 % = 325 ألف كم طول تقريباً .
- أفريقيا الجنوبية 25 % = 102,680 كم طول تقريباً .
- شمال شرق أفريقيا 9 % = 22,200 كم طول تقريباً .
- أفريقيا الوسطى 2.5 – 7,110 كم تقريباً .
- أفريقيا الغربية 17 % = 59,200 كم طول تقريباً .

ثالثاً : السكك الحديدية :

هناك منافسة شديدة بين الطرق والسكك الحديدية في أفريقيا ، حيث إن لكل منها ميزات ونواقص ، فالطرق سهلة الحركة مفتوحة تستطيع أن تصل إلى أي مكان ، ولكن يقلل من هذه المزايا جرف الأمطار لمسافات طويلة منها أثناء موسم سقوط الأمطار ، كذلك فإن الكثير من الطرق تكسوها الرمال التي تصاحب هبوب الرياح في الصحراء وما جاورها ، أما السكك الحديدية فإن من مزاياها تحملها للسلع الضخمة لمسافات طويلة مثل المعادن والأخشاب والتي قد تكون أسعارها منخفضة ، ولكن من مشاكلها أنها محدودة بطرق معينة غير مرنة كما أنها الأمطار قد تؤثر على القضبان أيضاً ، ويشترك النوعان في عدم وجود الصيانة اللازمة ، ويضاف إلى ذلك سوء الإدارة في السكك الحديدية نظراً لكونها مملوكة للحكومة في الدول الأفريقية .

وقد بلغت أطوالها في أفريقيا عام 1990 = 8,850 كم تقريباً ، على مستوى القارة ككل ، أما في أفريقيا الجنوبية فكانت 36,863 كم ، وفي أفريقيا الشمالية = 12,815 كم ، وفي أفريقيا الوسطى 6,310 كم ، وفي استراليا 40,480 كم ، وفي كندا 93,545 وفي كوبا 5,50 كم ، وفي أيرلندا = 2465 ، وفي إسرائيل 1150 ، وفي كوبا الجنوبية 3100 كم .

(المصدر African at a glance table p. 77) .

أما إحصائيات البنك الدولي AF develop report 2002 ص254 فيوضح حركة السلع على خطوط السكك الحديدية بالمليون طن على الكم بالنسبة للدخل الكلي المحلي rail goods traffic to $ ppp.G DP ratio بأنها كانت في أفريقيا غير متاحة .

رابعاً : النقل الجـــوي :

نظراً لوجود خطوط طيران على مستوى القارة inter continental وعلى مستوى إقليمي regional ومستوى محلي Domestic فإن القارة تعتبر مخدومة جيداً في هذا المجال ، وتشمل خطوط الطيران الحكومية والخاصة ، وكذلك المدعومة من جانب الدولة وقد أنشئت الأخيرة كمنافع عامة وتعبير عن ورمزاً لاحترام الدولة National prestige أكثر من أن تكون عملاً تجارياً : كذلك فإنه يخدم أفريقيا خطوط طيران عابرات للقارات ، ولكن إذا ما قورنت خدمات خطوط الطيران في القارة الأفريقية بغيرها من الدول ذات الأحجـــام القليلة من السكان ، مثل استراليا وكندا ، فإنه ليس من المـــدهش أن تعـــاني معظم خطوط الطيران الأفريقية من مشكلات مالية . ومـــن أجـــل تخفـــيض النفقات وإنجاز اقتصاديات ذات مستوى ، فقد تحدث بعض خطوط الطيـــران الإقليمية ، ومن أحدث الأمثلة على ذلك كانـــت شـــركة خطـــوط التحـــالف (Alliance) التي تضم خطوط الطيران جنوب أفريقيـــا وشـــركة تنزانيـــا وأوغندا ، وكذلك شركة طيران المغرب التي أسستها دول الاتحاد المغاربي ، ومن أقدم شركات الطيران الأفريقية خطوط الطيران الأفريقية Air Afrique التي أنشئت في عام 1961 والتي تمتلكها 12 دولة مشتركة ، وتخدم بـــصفة أساسية غرب ووسط القارة الأفريقية ، وتمثل بنين وغينيا الاستوائية اللتان لا توجد بهما خطوط طيران وطنية .

وفيما يلي بعض التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع (91 / 1993) المسافرون والسلع المنقولة لأفريقيا الشمالية ، فمتوسط العدد فيها 47 خطاً لكل

ألف شخص ، وأعلاها في تونس (47 خطاً) ، والجزائر (42) واقلها في ليبيا ومصر (14 ، 9 على التوالي) .

أما المتوسط العام في القارة الأفريقية فهو 18 خطاً أساسياً لكل ألف شخص ، وبالطبع هناك أسباب كثيرة وراء هذه الأرقام منها مدى ضخامة حجم السكان ، وحجم المساحة ، والثروة الاقتصادية (الدخل المحلي الكلي والوطني) والدخل الفردي ، وحجم الاستثمار الداخلي والخارجي (الأجنبي) .... الخ ، ولكن الملاحظة الواضحة هي أن الأرقام المرتفعة توجد في الدول الصغيرة (فمعظمها جزر في المحيطين الهندي والأطلنطي) ، وربما يرجع ذلك إلى قلة عدد السكان مع ارتفاع الدخل الكلي المحلي .

أما بالنسبة للمذياع (الراديو) فإن متوسط القارة الأفريقية 214 جهازاً لكل ألف شخص ، وفي أفريقيا جنوب الصحراء المتوسط 201 جهاز ، أما في أفريقيا الشمالية فالمتوسط 272 جهازاً لكل ألف شخص ، وتتمثل أعلى الأرقام في غانا ، جابون ، وأرتيريا والكنغو وزائر وسيشل ، وجنوب أفريقيا وزمبابوي ، تونس ، وليبيا ، وأقلها في مالي ، وليستوتو وغينيا وغينيا بيساو ، بوركينا فاسو وأنجولا . ولكن يلاحظ أن هذه الأرقام قد لا تكون دقيقة لأن هناك أجهزة إذاعة (مذياع) صغيرة (ترانزستور) من الصعب التعرف على أعدادها ، كما أن الأجهزة الكبيرة من الصعب عدها أو التعرف على أماكنها .

أما أجهزة التلفزيون (التلفاز) فإن متوسط عددها لكل ألف شخص على مستوى القارة 590 جهاز ، ومتوسط أفريقيا جنوب الصحراء 43

جهازاً. والشمال الأفريقي 162 جهازاً ، وأعلى الأرقام في جابون (251) ، وموريشيوس (227) ، وساوتومي وبرنسيب (227) لكل ألف شخص .

وقد انتشر في الوقت الحالي جهاز المحمول (موبايل) على نطاق واسع ، ورغم أن الأرقام قد تكون غير دقيقة ، إلا أنها تعطي بعض الأدلة ذات المعنى المتوسط على مستوى القارة 14 جهازاً لكل ألف شخص ، وفي شمال القارة 8 ، أما أفريقيا جنوب الصحراء 5 أجهزة لكل ألف شخص ، وأعلى الأرقام على الإطلاق في جنوب أفريقيا (120)، ثم موريشيوس (89)، وبتسوانا (74) ، وبالطبع فإن التعرف على العدد الحقيقي يبدو صعباً في ظل التغيرات السريعة في مجالات الاتصالات ، ونظراً لعدم إلزام الأشخاص بتسجيل أرقام تليفوناتهم المحمولة وسرعة تغيير هذه الأرقام .

أما بالنسبة للكمبيوتر الشخصي : فإن العدد يختلف من دولة إلى أخرى ، ولكن المتوسط على مستوى القارة 7 و 8 جهاز لكل ألف شخص عام 1999 ، وعلى مستوى أفريقيا جنوب الصحراء 8.3 جهاز لكل ألف شخص ، أما أفريقيا الشمالية فكان 10.6 جهاز لكل ألف شخص، ومن العجيب أن تأتي شيسل في المقدمة 130.5 جهاز ، تليها موريشيوس = 95.6 جهاز ، ثم جنوب أفريقيا 54.7 جهاز ، وأقل الدول أنجولا ومالاوي ومالي والنيجر (واحد صحيح فأقل) .

أما مستخدمو الإنترنت عام 1999 فكان المتوسط على مستوى القارة 2662 ألف شخص ، والمتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء 2,358 ألف شخص ، وعلى مستوى أفريقيا الشمالية كان 307 ألف شخصاً فقط ، وواضح من هذه الأرقام أن أفريقيا الجنوبية قفزت قفزة كبيرة في هذا الاتجاه ، وتأتي

جمهورية جنوب أفريقيا الأولى في هذا الاتجاه 1,820 ألف شخص تليها مصر (200 ألف شخص) ، ثم نيجيريا (100 ألف شخص) ، ولا شك أن هذه الأرقام تغيرت ، لأن المستخدمين لهذه الشبكة يتكاثرون بسرعة رهيبة ، خصوصاً مع التقدم التقني في هذا المجال ، حيث أدخلت الألياف الضوئية ، وكذلك نظراً لارتفاع الوعي بأهمية شبكة الانترنت على نطاق عالمي ، ، ولذا فالأرقام الموضحة في هذا المجال لا تعبر عن الواقع إطلاقاً (ص 250، مؤشرات التنمية ، المصدر السابق) .

خامساً : مياه الشرب النقية :

يدخل هذا البند في موضوع التنمية البشرية ،.وفي نفس الوقت في موضوع البنية الأساسية ، لأنه يؤثر في كليهما ، كما أن البنية الأساسية تؤثر في التنمية البشرية على نطاق واسع .

ورغم غنى القارة الأفريقية في مصادر المياه ، إلا أن الصالح منها للشرب قليل إذا ما قورنت بالدول الأخرى المتقدمة في القارات الأخرى ، لأن صلاحيتها يحتاج إلى معدلات وأجهزة ونقل ... الخ ، حتى يصل إلى السكان في أماكن تجمعاتهم .

وفيما يلي نسبة السكان الذين يحصلون على المياه النقية للشرب سواء في الحضر أو الريف في القارة الأفريقية (متوسط 1990 إلى 1998).

يتضح من إحصاءات تقرير مؤشرات التنمية البشرية لأفريقيا 2002 (مصدر سالف الذكر ، ص 319) ، أن من يحصلون على المياه النقية Safe water في القارة الأفريقية في عام 1998 لا تزيد نسبتهم عن 56 % في حين أن 44 % لا يحصلون على مياه نقية للشرب ، وبالطبع فإن النسبة

تختلف من الريف إلى الحضر ، ففي الريف كانت النسبة متدنية لا تزيد عن 42 % من جملة سكان الريف ، هذا في حين أن نسبة من يسكنون الحضر ويحصلون على مياه آمنة 85 % والباقي في الريف (56 %) أو في الحضر (15 %) لا يمكنهم الحصول على هذه المياه ، كذلك فإن النسبة تختلف بين شمال القارة وجنوبها (جنوب الصحراء) حيث كانت النسبة في الأول 86 % من جملة السكان يحصلون على مياه آمنة ، والنسبة في المدن 94 % والريف 79 % ، أما في أفريقيا جنوب الصحراء فكان النسبة العامة 49 % منها 81% من جملة سكان المدن ، أما الريف فكانت النسبة 37 % من جملة السكان في الريف .

ويعني ذلك أن نسبة كبيرة من سكان أفريقيا مازالت تقف أمامهم العوائق للحصول على المياه الآمنة ، سواء أكانت بسبب نقص المياه عامة لأسباب طبيعية أو بسبب عدم توفر المعدات والأدوات والأموال والخبرة الفنية التي تجعل المياه الآمنة متوفرة ، وبالطبع تختلف الأسباب من منطقة إلى أخرى . ولكن النتيجة الواضحة أن نسبة كبيرة لا يحصل على مياه آمنة ، الأمر الذي يساعد على انتشار الأمراض خصوصاً الطفيلية والمعدية ، وبالتالي تراكم المشكلات وتفاقمها .

سادساً : تسهيلات الصرف الصحي Sanitation facilities :

يعتبر الصرف الصحي من المؤشرات التي تؤدي إلى عدم انتشار التلوث أو انتشار الأمراض ، ولذلك فإنه يعتبر من العوامل المؤثرة في عملية التنمية في شتى نواحيها .

وتوضح أرقام تقرير التنمية في أفريقيا 2002 (مصدر سابق ص 318) أن قارة أفريقيا من القارات المتخلفة في هذا المجال ، حيث تشير معدلات 95 / 2000 أن نسبة من يتمتعون بهذه الميزة على مستوى القارة تصل إلى 60 % فقط على المستوى العام في الريف والحضر ، كما أن نسبة الحضر 85 % يقابلها 45 % من الريف ، ومن هنا يتضح أن أكثر من نصف السكان يعانون من عدم وجود الصرف الصحي في مناطقهم ، الأمر الذي ينعكس على الصحة العامة لهؤلاء السكان ، حيث يسود التلوث وتنتشر الأمراض الناتجة عنه ، وبالتالي يتدهور المستوى العام للصحة لدى السكان . كذلك نلاحظ أن 15 % من سكان المدن لا تصل إليهم خدمة الصرف الصحي، الأمر الذي ينعكس أثره على الحالة العامة لصحة السكان أيضاً . مع ملاحظة أن مستوى الصرف الصحي في أفريقيا ليس بنفس مستوى الصرف الصحي في بلدان العالم المتقدم من ناحية المستوى والخدمة والنوعية ، إذ كثيراً ما تنشأ مشاكل الصرف الصحي وتؤدي إلى تفاقم الأوضاع ، حيث تختلط مياه الشرب بالمياه المتسربة من الصرف الصحي ، ومن هنا تنشأ الكوارث الصحية.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن نسبة من يتمتعون بالصرف الصحي في دول ا لشمال الأفريقي تختلف عن تلك الموجودة في أفريقيا جنوب الصحراء ،

ففي الأولى تصل النسبة إلى 85 % ، 96 % في المدن ، 92 % في الريف، أما في الأخيرة فإن النسبة العامة 55 % فقط في المدن والريف ، أما المدن فإن نسبتها 81 % ، والريف 41 % فقط ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الشمال الأفريقي قد حقق ميزة كبيرة في هذا المجال بعكس الحال في دول أفريقيا الجنوبية .

ورغم أن النسبة العامة للسكان الذين يتمتعون بتسهيلات الصرف الصحي منخفضة على مستوى القارة ، إلا أن هناك بعض الدول التي تجاوزت نسبة من يحصلون على هذه الميزة 90 % وهي : موريشيوس ، سيشل ، ليبيا ، جزر القمر (كومورو) ، مصر ، الكمرون ، جيبوتي ، تنزانيا ، هذا في حين كانت النسبة في جمهورية جنوب أفريقيا وكينيا 86 % ، في حين أن هناك دول كانت النسبة فإن فيها متدنية للغاية مثل : رواندا ، وأرتريا ، والكونغو ، وزائير (8 % ، 12 % ، 20 %) على التوالي .

عوامل تدني البنية الأساسية في أفريقيا :

هناك عوامل كثيرة تقف وراء تدني البنية الأساسية في القارة الأفريقية ، منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري ، هذا في حين أن بعضها تاريخي والآخر اقتصادي ، وغيرها سياسي ، كما أن التيارات العالمية الاقتصادية والسياسية لعبت دوراً كبيراً في الحالة التي هي عليها الآن البنية الأساسية في أفريقيا .

وفيما يلي نبذة موجزة عن بعض من هذه العوامل الهامة المؤثرة :

1 ـ العامل التاريخي :

حيث ساعد تغلغل الاستعمار خلال القرنين 18 ، 19 في أعماق القارة وإحكام السيطرة عليها ، وتصدير منتجاتها نحو الخارج ـ بما في ذلك البشر ـ كان له دوره في استنزاف موارد القارة ، دون النظر إلى الاهتمام بشئونها ، فيما عدا ما يخدم المصالح الاستعمارية ومنها إنشاء السكك الحديدية والطرق بين مناطق الإنتاج في الداخل وموانئ التصدير على البحار، وكذلك الاهتمام بإيجاد طبقة من " الكتبة " الحاصلين على شهادات أولية أو متوسطة لاستخدامهم في أغراضهم الإنتاجية والتجارية ، أما البنية الأساسية فكانت مقصورة على أماكن وجود المستعمرين خصوصاً في مناطق الاستيطان الأبيض في كينيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي والجزائر ، وكان ذلك في إطار محدود مقصور على مناطق البيض ، أما الأغلبية السوداء فظلت تعاني ـ ومازالت ـ من عدم كفاية تسهيلات البنية الأساسية في معظم أنحاء القارة، خصوصاً أفريقيا جنوب الصحراء .

وبعد أن حصلت الدول الأفريقية على استقلالها نتيجة لظروف محلية وعالمية ، بدأت القارة تخوض في الانقلابات العسكرية والفساد السياسي والاقتصادي ، الأمر الذي انعكس على عدم إنشاء تسهيلات البنية الأساسية ، أو حتى تجديد الموجود منها ، إلا ببطء شديد وتحت إلحاح ضاغط .

2 ـ العامل الطبيعي :

يغلب على أفريقيا النظام المداري ، سواء المطير أو الجاف (الصحراوي) وبينهما تقع المناطق (الحدية) أو الانتقالية التي تعتبر مناطق ذات طبيعية " هشة " في الأمطار والنبات ، ومن هنا فإن ذبذبة الأمطار تلعب

دوراً خطيراً في هذه المناطق وتؤدي إلى وجود كوارث الجفاف أو القحط Drought الذي هز اقتصاديات كثير من مناطق القارة وسكانها ومواردها الطبيعية ، وخصوصاً المياه والمراعي والمحصولات الزراعية . وقد انعكس أثر ذلك على الإنتاج والدخل الكلي المحلي ، وكذلك الوطني ، وازدياد نسبة الفقر بين سكان القارة ، وبالتالي انعكس الأثر على عدم إنشاء البنية الأساسية أو تجديد الموجود منها . هذا في النطاق الذي تعتمد فيه الزراعة والرعي على الأمطار . أما نطاق الصحراء ، فإن الرياح تؤدي في كثير من الأحيان إلى طمس الطرق والسكك الحديدية عند هبوب العواصف الرملية ، وذلك فإن الأمطار في المناطق المدارية المطيرة تؤدي في كثير من الأحيان إلى جرف الطرق وقضبان السكك الحديدية ، وبالتالي تؤدي إلى تدمير طرق النقل والمواصلات ، هذا فضلاً عن الزلازل والبراكين التي تحدث في مناطق ضعف القشرة الأرضية وخصوصاً شرق القارة وأجزاء من غربها .

3 ـ **العامل البشري** :

ويتمثل في العدد والعادات والتقاليد والخبرة الفنية والإدارية ، كلها تؤثر في تدني البنية الأساسية في القارة بسبب نقص الكوادر البشرية والفنية والإدارية . كما أن العادات والتقاليد التي تؤدي إلى الاكتفاء المعيشي وعدم وجود نظام تجاري تبادلي يؤديان إلى قلة الإنتاج ، وبالتالي نقص الناتج المحلي والوطني .

كذلك عدم وجود خطة اقتصادية واقعية يؤدي إلى مثالب كثيرة في التنمية بأشكالها المختلفة ، كما أن انتشار الأمراض يؤدي إلى استقطاع وقت كبير من العمل والإنتاج ، بجانب تكاليف العلاج .

يضاف إلى ما سبق ازدحام السكان وارتفاع الكثافة في مناطق معينة وانخفاضها في مناطق أخرى ، وكلاهما يؤديان إلى تعثر الإنتاج وبالتالي التأثير بالسالب على الناتج المحلي الكلي .

4 ـ العامل الاقتصادي :

يقصد بالعامل الاقتصادي رأس المال اللازم لإنشاء البنية الأساسية في أفريقيا ، ويأتي رأس المال إما من الإنتاج المحلي أو ما يسمى بالناتج الكلي المحلي Gross domestic product أو الناتج الكلي القومي Gross national product ، والأخير يساوي الأول بالإضافة إلى ما يرد من الخارج نتيجة للتصدير والمبادلات وغير ذلك . ويضاف إلى المصدرين السابقين مصدر ثالث وهو الإعانات Donation والقروض الخارجية إما من هيئات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها أو الدول ، ويستحسن أن تكون هذه المساعدات الخارجية بدون فوائد أو فوائد قليلة وبدون شروط سياسية .

ومن الواضح أن الناتج المحلي الكلي في الدول الأفريقية محدود ، نتيجة لعوامل كثيرة أما محلية (طبيعية وبشرية واقتصادية) أو خارجية (أسعار السوق العالمي ، الحروب ، التكتلات الاقتصادية الدولية ... الخ) حيث تشير مؤشرات التقرير التنموي الأفريقي 'Afri – develop indicators لعام 2002 إلى أن الدخل المحلي الكلي لأفريقيا عام 2000 (الحقيقي) بالمليون دولار وفقاً لأسعار 1995 (588285) وذلك بمعدل نمو سنوي 2.6 لعام 1990 ما بعده ، وهذا معدل منخفض ، خصوصاً ما علمنا أن معدل نمو السكان يتجاوز 3.5 % في كثير من الدول الأفريقية ، وبالطبع فإن

هذا الدخل المحلي يختلف من دولة إلى أخرى ومن إقليم لآخر داخل القارة الأفريقية وذلك كالتالي :

- أفريقيا جنوب الصحراء = 371442 مليون دولار أمريكي وذلك بمعدل نمو 2.3 % .
- أفريقيا الشمالية – 216741 مليون دولار لنفس العام بمعدل نمو سنوي 3.2 % (مؤشرات التنمية في أفريقيا عام 2002 ، ص15).

يتضح من ذلك أن معدل نمو شمال أفريقيا أعلى من بقية القارة ، ولكن هناك بعض الدول التي تتجاوز معدل نموها المعدل العام للقارة ككل أي أعلى من 2.6 % مثل غينيا الاستوائية (19.7 %) ، أوغندا (6.9 %) ، بنين (4.6 %) ، مصر (4.5 %) في حين أن معظم الدول الأفريقية كان معدل نموها يدور حول 2 % وأقل ، بل هناك بعض الدول كان نموها بالسالب مثل بورندي (ــ 2.2 %) ، والكمرون (ــ 5.6 %) ، الرأس الأخضر (ــ0.3 %) ، سيراليون (ــ 4.1 %) ، رواندا (ــ 0.9 %) ، وقد انعكس هذا النمو البطئ أو السالب على جميع نواحي الحياة المختلفة سواء الداخلية أو علاقاتها مع الدول الخارجية ، وخصوصاً البنية الأساسية والسلع الغذائية وحتى النهاية الفقر .

فقد كان مؤشر متوسط نمو الناتج الغذائي عام 1990 وما بعدها على مستوى القارة 2.9 % ، وعلى مستوى أفريقيا جنوب الصحراء 2.7%، أما أفريقيا الشمالية فكان 3.5 % (نفس المصدر السابق ، ص 219) :

- أما المعونات الخارجية الرسمية ODA الكلية فقد كانت عام 1999 على مستوى القارة كلها 14876 مليون دولار (بالسعر الجاري) .

- كان منها لأفريقيا جنوب الصحراء 12266 مليون دولار ، أما أفريقيا الشمالية فكان نصيبها 2610 مليون دولار ، وبالطبع كان هناك اختلاف من عام لآخر في هذه المعونات ومن دولة إلى أخرى، ولكن بصفة عامة كان معدل المساعدة السنوية للقارة في ارتفاع مستمر ، وكانت أكبر الدول التي حصلت على مساعدات خارجية هي مصر = 1582 مليون دولار في نفس العام ، وتزانيا (990) وموزمبيق (804) ، والمغرب (678) ، وأثيوبيا (643) ، وغانا (609) . أما أقل الدول فكانت ليبيا (7 مليون) وغينيا (20) ، غمبيا (23) ، ليسوتو (31) ، ساوتومي وبرنسيب (28) .

- هذه المساعدات تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية ، ولكن المشكلة في الالتزام بصرفها في مخصصاتها الموضوعة لها وليس في شراء الأثاث والمكيفات لمكاتب كبار الموظفين أو اختلاس جزء منها بطريقة أو بأخرى .

- وهناك عوامل مؤثرة دون شك على الناتج المحلي والقومي ، بعضها داخلي ، والآخر خارجي كما سبق أن أوضحنا ، ومن ضمن العوامل الخارجية الهامة الاتجاه العالمي نحو آليات السوق والتجارة الحرة ، وهذا الاتجاه بلا شك لصالح الدول المتقدمة نظراً لقوة اقتصادها وبنيتها الأساسية القوية وعلاقتها المتعددة مع وجود تكتلات اقتصادية خاصة بها ، ولذلك وجدنا معارضة الدول الفقيرة لهذه السياسات في المؤتمرات العالمية سواء مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أو مؤتمرات الدول الصناعية أو مؤتمرات دول

الثمانية ... الخ ، ولذا فإنه ينبغي على الدول الأفريقيـــة المـــسارعة بتكوين السوق الإفريقية المشتركة لكي تستطيع المحافظة على نموها الاقتصادي بمعدل معقول وإلا سوف تتحول إلى منطقة مهمـــشة لا قيمة لها في الاقتصاد العالمي وبالتالي تزداد الأمور تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .